

الظواهر الطبيعية والكوارث

امطار مدينة الإسكندرية

أحمد طاهر أحمد

الظواهر الطبيعية والكوارث امطار مدينة الإسكندرية

ورقة بحثية من اعداد

احمد ظاهر احمد

بكالوريوس تجارة (محاسبة) جامعة عين شمس ١٩٩٨
ماجستير في علوم البيئة معهد البيئة جامعة عين شمس ٢٠١٤

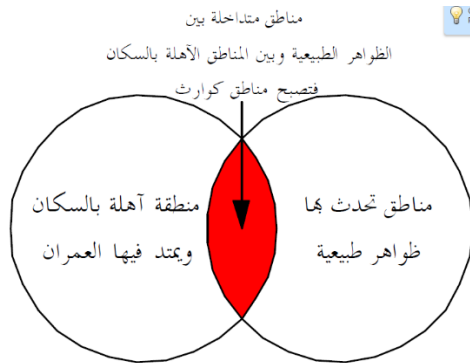
المقدمة

وصف الظاهرة بأنها خطر مسالة نسبية تعتمد على الخسائر المادية والبشرية التي تخلفها الظاهرة وليس على قوة أو كبر المساحة التي تغطيها.

فإذا وقعت الظاهرة في مكان ناءٍ مهما ضخّم حجمه فإنه لا يعد خطراً أو كارثة، ولكن إن وقعت الظاهرة وإن كانت بسيطة في منطقة معمورة مكتظة بالسكان فإنها تترك آثاراً سيئة على السكان وممتلكاتهم، ففي هذه الحالة تعتبر الظاهرة كارثة طبيعية.

ويتضح مما سبق أن معرفة قوة الظاهرة الطبيعية من زلزال وفيضان وانهيار أرضي وغيرها من الكوارث الطبيعية لا يكفي لوصف الحدث بأنه خطر أو غير خطر ولكن لابد من معرفة وزمان وقوع الحدث، والكثافة السكانية والعمرانية في منطقة الحدث، والخسائر البشرية والمادية ومدى الآثار التي تركها الحدث لدى سكان المنطقة المنكوبة.

وعلى ذلك فإن يظهر الفرق بين الظواهر الطبيعية والكوارث الطبيعية فحدوث الحدث في منطقة غير اهلة بالسكان فهو مجرد ظاهرة طبيعية وإن حدث في منطقة استوطنها الإنسان تعد كارثة تقع شدتها بشدة تأثيرها على الساكنين.



شكل ١ مناطق الكوارث الطبيعية و علاقتها بالكوارث الطبيعية^١

ما نحن بصددّه هو ظاهرة طبيعية موسمية تحدث سنوياً تحولت في خلال ساعات الي ازمة حيث حدث تزايد وتراكم مستمر لأحداث وأمور غير متوقع حدوثها على مستوى أنظمة المحافظة بأكمله . هذه الأحداث استمرت في التراكم والتضخم إلى الدرجة التي أدت الي انهيار في أنظمة رفع المياه وشلل مروري هذا بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف أخرى داخل النظام أو خارجه مادياً ونفسياً وسلوكياً. وبـل وقد تحولت الي كارثة بعد فقد أرواح المواطنين سواء في نفس يوم الامطار او بعدها بسبب انهيار منازل متأثرة بالامطار.

^١ تاج الدين، مصطفى، نظرة عامة على مشكلة السيول في مصر، UN Center For Human Settlements، ١٩٧٩، نقلا عن: نصار، وليد،

تأثير الكوارث الطبيعية على إعادة تخطيط المناطق المنكوبة، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، ٢٠٠١، ص ١

وصف الحالة

تعرضت محافظة الإسكندرية لهطول امطار غزيرة، دون استعدادات كافية من المحافظة، مما ادي الي عدم تصريف مياه الأمطار بشوارع المحافظة ادي الي صعوبة في الانتقال والحركة لامتلاء الشوارع بالمياه، والتي تقامت فنتج عنها تلوث للبيئة وخسائر بشرية نتيجة تأثر الترام بمياه الأمطار الغزيرة التي هبطت مما أدى إلى وفاة بعض المواطنين صعقًا بالكهرباء وهو ما حولها الي كارثة ، ، إضافة إلى ذلك قد شهدت محافظة الإسكندرية في الأشهر الماضية تكدسا كبيرا في القمامة داخل المدن والأحياء أدت الامطار الي نزحها الي البيوت الالهة بالسكان

أعلن خلالها محافظ الإسكندرية أنه تم رفع درجة الاستعداد القصوى بجميع الإدارات والمديريات المعنية ونزول الدفاع المدني ومطافئ المنطقة الشمالية العسكرية علاوة على طلب الاستعانة بالدفاع المدني بالبحيرة إلا أن المحافظة اعتذرت لتعرضها لنفس المشكلة، وتم إبلاغ وزارة التنمية المحلية بالأمر للمساعدة في حل المشكلة بأسرع وقت ممكن.

ورغم نزول المسؤولين والانتشار في جميع شوارع المحافظة لمعالجة الأمر بأسرع وقت ممكن وتجنب حدوث أي خطر الا ان هذا لم يمنع تقادم الأوضاع وغرق شوارع شرق المدينة في مياه الصرف والأمطار من منطقة المنتزه حتى أبي قير، وحدث خسائر في الأرواح.

نأتي إلى الاسباب الحقيقية لتفاقم الوضع

انقطاع التيار الكهربائي

والذي وقع في محطة المنتزه ٣ وهي محطة للصرف تابعة لشركة المياه والصرف الصحي بالإسكندرية، والتي تم انشاؤها منذ عشرين عاما، وتخدم مناطق سيدي بشر وثروت والاقبال وميامي وجليم بطاقة فعلية (160) ألف متر مكعب يوميا

المحطة مجهزة بمصدرين للتغذية الكهربائية وهما المحول ١-٢ بالإضافة الى مولد كهربائي. وقد حدث ان توقف المحولان عن العمل نتيجة انقطاع التيار الكهربائي بسبب زيادة الأحمال بمحطات الكهرباء وبذلك توقفت مصادر التغذية الكهربائية بالمحطة وأصبحت خارج الخدمة

تم تشغيل المولد الذي لم يعمل الا ساعة ثم توقف نتيجة عطل مفاجئ وبذلك توقفت المحطة بالكامل نتيجة انعدام مصادر التغذية الكهربائية.

تم ابلاغ شركة توزيع الكهرباء وتم عمل محاولات لإصلاح المولد ولكن باءت بالفشل وظلت المحاولات مستمرة حتى التاسعة صباحا.

وخلال تلك الفترة كان منسوب مياه الصرف في ارتفاع مستمر نتيجة تعطل المحطة وقد تحالفت معها مياه الأمطار التي هطلت بشدة في تلك الفترة، وذلك لأن شبكة الأمطار مرتبطة بشبكة الصرف الصحي حيث أن مياه الأمطار تنزل في الصرف

ضعف شبكة الصرف

الإسكندرية تعاني من ضعف في شبكة الصرف الصحي، نتيجة لعدم إحلال وتجديد الشبكة منذ سنوات والاكتفاء بأعمال صيانة محدودة، فضلا عن زيادة الضغط عليها نتيجة لاستمرار البناء المخالف بمختلف أنحاء المدينة.

شبكة الصرف الصحي في الإسكندرية لا تستوعب سوى مليون و ٣٠٠ ألف متر مكعب من المياه، في الوقت الذي تستقبل فيه ٤ ملايين متر مكعب، رغم أنه تم إحلال وتجديد شبكة الصرف في ٢٠٠ شارع بتكلفة ١٤٠ مليون جنيه خلال العام الحالي.

لم تكن الأزمة الأخيرة التي شهدتها الإسكندرية هي الأولى، ذلك أن أزمات شبكة الصرف الصحي بالثغر تظهر مع كل نوه أمطار، خاصة في ١٠ مناطق هي العجمي، ميامي، المنيرة، العوائد، أبي سليمان، الزوايدة، غبريال، درباله، الفلكي، وسيدي جابر.

وكانت آخر تصريحات المحافظ السابق هاني المسيري، حول الصرف الصحي، وأكد من خلالها أن مشكلة الصرف الصحي تحتاج إلى مبلغ ٧٥ مليون جنيه لإصلاح مختلف المحطات والمعدات وإدخال شبكة جديدة تتناسب مع حجم الزيادة السكانية للمحافظة.

التوسع العمراني هو السبب

أن شبكة الصرف الصحي تعاني من كثرة الضغوط بسبب التوسع العمراني الكبير وهذا من أهم أسباب أزمة الصرف الصحي بالإسكندرية، كما قدمنا فان شبكة الصرف الصحي منذ سنوات لم تشهد أي إحلال أو تجديد، بل شهدت أعمال صيانة محدودة، وفي المقابل شهدت الإسكندرية بشكل يومي بناء العشرات من العقارات المخالفة منذ ٢٥ يناير إن ٩٥ % من العقارات التي بنيت خلال الفترة الماضية بدون رخصة، بينما ٥ % فقط كان ترخيصها ٤ أدوار فقط، حيث تم استغلال تلك الرخص وقاموا بزيادة الأتوار إلى ٢٠ دورا. وبالرغم من علم المسؤولين بخطورة تلك العقارات على البنية التحتية بالإسكندرية، إلا أنهم فشلوا في مواجهة مافيا المقاولات

وعن سبب ظهور الأزمة بشكل واضح الآن، الأزمة لم تظهر الآن فقط، بل ظهرت منذ سنوات وبوضوح في العام الماضي، حين غرق العديد من مناطق الإسكندرية وخاصة منطقة ميامي، لكن للأسف كان التحرك وقتها مقتصرًا على صيانة بعض الشبكات، والاعتماد على عربات الشفط التي تقوم بسحب المياه من الشوارع.

تسببت تلك الأزمة في هجوم على محافظ الإسكندرية السابق طارق مهدي، واليوم بعد عام تسببت في رحيل المسيري، بعد زيادة نسبة الأمطار مع زيادة المخالفات العقارية التي ضغطت على شبكات الصرف.

توابع ما بعد الامطار

أولاً: هناك مشكلته تواجه القائمين شركة الصرف الصحي بالمحافظة، وهي كيفية التخلص من المخلفات الصلبة منذ عدة أشهر، ما نتج عنها تراكم نحو (15) ألف طن من المخلفات والحمأة بجميع المحطات بالمحافظة.

وعن سبب المشكلة، يتضح أنه في عام ١٩٩٢ قامت المحافظة بأنشاء موقع للحمأة أطلق عليه ٩ بالتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية وبلغت تكلفته (62) مليون دولار من المعونة الأمريكية و (30) مليون جنيه من الحكومة المصرية وتم انشاء الموقع غرب المدينة واستمر العمل به لمدة (22) عاما وبه تتم معالجة المخلفات الصلبة والحمأة وتحويلها الى سمد عضوي.

ومنذ يوليو ٢٠١٢ توقف العمل بالموقع نتيجة اعتراض أهالي المنطقة المحيطة بالموقع ومنع الموظفين من دخول الموقع مما ترتب على ذلك تكس المخلفات الصلبة والحمأة بالمحطات التي اوشكت اما على الانفجار او التوقف التام عن العمل

ورغم المراسلات الحكومية التي تمت بهذا الشأن ورغم صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٠٤ /12/14/1 بتاريخ ٩ /12/2014 والذي ينص على القيام بالتشغيل التجريبي للموقع في أسرع وقت ممكن لتجنب حدوث كارثة بيئية لمدينه الاسكندرية بالكامل حتى الان لم تتم ايه خطوات فعلية لتنفيذه وتشغيل موقع 9)ن (والموقوف عن العمل

ثانياً: ان خطورة الطقس التي مرت به الاسكندرية يكمن في إذا صاحب الأمطار كرات ثلج، فهذا يؤثر سلباً على أوراق المحاصيل وتؤدي إلى تلفها، كما تؤثر على عملية البناء الضوئي، وهو ما يطلق عليه الأضرار الميكانيكية، وبالتالي يتأثر النمو ويقل الإنتاج بنسبة قد تصل إلى ٥٠% في بعض المحاصيل أو من الممكن أن يموت النبات تماماً.

أن الأمطار الشديدة تزيد من كمية المياه تحت الجذور، مما تتسبب في اختناق وعفن الجذور، خصوصاً في أراضي الوجه البحري مثل الاسكندرية والبحيرة وكفر الشيخ.

ثالثا: عقارات الإسكندرية تبدأ في الانهيار بسبب الأمطار فقد شهدت مدينة الإسكندرية بعد الامطار، سقوط عقارين بالمعمورة وباب شرق، ما أسفر عن مصرع وإصابة مواطنين من بينهم طفلة.

يذكر أن آخر إحصائية بالمحافظة رصدت وجود ٢٥ ألف عقار آيل للسقوط بالإسكندرية، فضلا عن ٢٧ ألف عقار مخالف، صدر في حقها ١٥٠ ألف قرار إزالة.

الاثار الإيجابية للكارثة

المواطن المصري يعاني من الفقر المائي، حيث يصل متوسط نصيب الفرد أقل من ٧٠٠ متر مكعب من الماء سنويا في مصر، ويتناقص سريعا عن حد الفقر المائي، الذي تحدده الأمم المتحدة ١٠٠٠ متر مكعب.

أن كمية الامطار على الاسكندرية وحدها في تلك النوة الأخيرة بلغت نحو (٣-٣,٥) مليون متر مكعب تصلح لزراعة ١٠٠٠ فدان من القمح مثلا، في حين وصلت إلى حوالي ١٠ مليون متر مكعب في أسبوع واحد على سواحل مصر كلها، وهي مياه عذبة تصلح للشرب والزراعة وكافة الأغراض، بدلا من التفكير في تحلية مياه البحر التي يتكلف تحلية سعر "المتر المكعب" منها " واحد دولار " تقريبا.

وخصوصا وأن الامطار التي حدثت في الاسكندرية كانت متوقعة لأن الأمر مرتبط بالنوات التي تحدث كل عام، ودائما الارصاد الجوية تحذر من هبوب عواصف هوجاء مصحوبة بأمطار غزيرة قبل حدوثها في فترة من (٣-٧) أيام، وما حدث في الإسكندرية يطلق عليه "نوه الصلبة" وتحدث في الفترة من (١٧-٢٥) أكتوبر، ومع بداية شهر نوفمبر تسمى "غسيل البلح"، وسيتم التعرف على مدي قوتها قبلها بأربعة أيام على الأقل، " كل ٣٠ سنة قد تحدث نوات شديدة، وأحيانا تحدث في نفس العام".

لابد من حل جذري، بحيث يتم عمل تخزين وحصاد لمياه الأمطار لسد هذا العجز المائي، لإقامة تنمية زراعية وصناعية وسياحية، لاسيما أن خسائر هذه الأمطار تفوق ميزانية بناء السدود لأنه يجرف كل ما يقابله.

فضلا عن الضغوط التي نتعرض لها من جانب سد النهضة

حيث أظهرت النتائج أنه إذا كانت فترة الملء لخزان سد النهضة ثلاث سنوات حتى عام ٢٠١٧ - كما يقال - فإن ذلك سوف يؤثر تأثيرا شديدا على حصة مصر والسودان من المياه بنقص يقدر بنحو ٢٤ مليار متر مكعب سنويا.

وبعد الانتهاء من بناء السد سيتم فقدان ٥ مليارات متر مكعب سنويا مقسمة بين حصة مصر والسودان، كما أن تغير المناخ قد يزيد مخاطر المشروع، وأولها زيادة نسبة مستويات الحد الأدنى للمياه في خزان السد العالي حيث توقع النموذج نسبة ١٠% أقل من الحد الأدنى لمنسوب المياه اللازم لتشغيل السد العالي في السنوات من ٢٠١٧-٢٠٢٠.

كما توقع النموذج نسبة ٤٠% أقل من الحد الأدنى لمنسوب المياه اللازم لتشغيل السد العالي في الفترة الثالثة (٢٠٧٠-٢٠٩٩). وبحساب التأثير المتوقع على الطاقة الكهرومائية التي يتم توليدها من السد، توقع النموذج نقصا في الطاقة يقدر بنحو ١٠% في الفترة الاولى (٢٠١٧-٢٠٤٠)، ونقصا في الطاقة يتراوح بين ١٦ و ٣٠% في الفترة من (٢٠٤٠-٢٠٧٠)، ونقصا حادا في الطاقة يتراوح بين ٣٠ و ٤٥% في الفترة من (٢٠٧٠-٢٠٩٩).

أن استكمال بناء السد المذكور خلال ثلاث سنوات سيترتب عليه تبوير نحو مليون فدان من الأراضي الخصبة من ثروة مصر الزراعية المنتجة، ومن ثم يقضى على الأخضر واليابس من الثروة الغذائية، بما يفجر مجاعة لا تُحمد عقباها خاصة.

وبالنظر للزيادة المطردة لعدد السكان، وهم أكثر من تسعين مليون مواطن، كما يؤكد علماء جيولوجيا كثيرون. فسيترتب على إنشاء هذا السد حدوث زلازل.

إن الحل يكمن في ترشيد صرف كمية المياه، في حدود القدر الذي سيصل مصر، ويقدر بنحو ٤٠ مليار متر مكعب. وهذا يتطلب تطبيق سياسة ترشيد إجبارية نحو الزراعة التي تستهلك ٨٠% من موارد المياه، وكذلك ما يستخدم في الصناعة والأغراض المنزلية، فضلاً عن حتمية التعاون المثمر مع دول حوض النيل.

ويتطلب ذلك إجراء خطوات عدة، منها التغيير الإجباري لطرق الري وأن يستبدل بوسيلة الري بالغمر الري بالتنقيط أو بالرش مع تغطية الترع والمصارف، بحيث تكون المياه في مواسير لتقليل الفاقد من التبخر، والتوقف فوراً عن زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه بنهم، كالأرز وقصب السكر، ومعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصناعي والصحي والزراعي.

وتضمنت الخطوات أيضاً وقف صرف مياه صرف الزراعة بمنطقة الدلتا في البحيرات الشمالية، التي تُقدر بملايين الامتار المكعبة، بهدف استعادة حيوية هذه البحيرات، واستغلال المياه مرة أخرى في الزراعة.

كما يجب ان نشير الي أهمية تدبير الموارد المالية للتغلب على آثار التغير المناخي عن طريق تفعيل الاتفاقيات السابقة وإصدار قرارات فعالة للحد من الآثار السلبية لتغير المناخ وإيجاد آليات وسبل لدعم الدول النامية ومنها مصر في التصدي للتغيرات المناخية، وجود شروط ومبادئ عادلة لرسم صورة أفضل للمستقبل وشفافية وثقة بين الأطراف المعنية، حيث أن الأمر لا يقتصر على التمويل المالي ولكن يمتد إلى عمليات نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتخفيف وطأة التغيرات المناخية، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

الخلاصة

ويتضح مما سبق ان المحافظة مستهدفة للالزامات وذلك لتوفر كثير من مواصفات الهيئات المستهدفة للالزامات وغير المستعدة

يجب على الجهات المسئولة العمل على أكثر من محور

- ١- العقارات المخالفة وتسوية اوضاعها
- ٢- شبكة الصرف الصحي وضرورة تجديدها وتوسيعها
- ٣- تخزين مياه الامطار العذبة وإعادة استخدامها

هذا الكتاب منشور في

